تطبيق ومعوقات تطبيق التأمين الزراعي في السودان:

دراسة حالة تجربة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين في مشروع الجزيرة

د. محمد عوض الكريم الحسين الحسن*, أ. مريم يوسف الجيلي أحمد**

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على تطبيق فكرة التأمين الزراعي بواسطة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين في مشروع الجزيرة من حيث المزايا التي تحققت والمعوقات التي صاحبت التجربة ودور الجهات المختلفة في تذليل هذه العقبات. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات عن طريق استبيان تم توزيعه على العاملين في الشركة في الإدارات الفنية والإدارات العليا في رئاسة الشركة وفروعها ومكاتبها في ولاية الجزيرة. توصلت الدراسة لنتائج عديدة أهمها الدور المهم للتأمين الزراعي في زيادة الرقعة الزراعية وطمأنة المزارعين من المخاطر التي قد تنال من زراعتهم. كذلك توصلت الدراسة إلا أن المزارعين لاحظوا فقط ميزة التأمين في التعويضات التي تدفع في حالة تحقيق الخطر ولم يلاحظوا مزايا التأمين الأخرى المتمثلة في استخدامه في تسهيل الحصول على التمويل المصرفي واستقرار المزارع، كما أفادت الدراسة بعدم وجود اتفاق بين المزارعين والشركة حول المخاطر المطلوب تأمينها وأن هنالك فارقاً في التوقيت كبيراً جداً بين وقوع الخطر والحصول على التعويض من الشركة. أخيراً أوصت الدراسة شركة التأمين بضرورة زيادة توعية المزارعين بمزايا التأمين والعمل على تخفيض الفارق الزمني بين حدوث الخطر والتعويض المقابل له وضرورة الاتفاق على نوع المخاطر المراد تأمينها من بين المزارعين وشركة التأمين وذلك حتى لا يفقد المزارعين ثقتهم في عملية التأمين.

* أستاذ المحاسبة والرقابة المالية المساعد، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان.

** أستاذة المحاسبة والتمويل المساعد، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان.

Agricultural Insurance, Applications and Problems: The Case Study of Shiakan Company for Insurance and Re Insurance (Gezira Board)

ABSTRACT

The study is intended to forecast the advantages and contributions of agricultural insurance to support the agricultural sector in the Sudan and to detect especially the limitations and constraints facing the adoption of this policy. A descriptive and analytical approach was used. A questionnaire targeting the professionals and officials in Shiakan insurance company in Khartoum and Wad Medani. The study concluded that: Awareness and orientation of the farmers with this policy was poor, furthermore, farmers were unhappy regarding the adoption of the insurance policy in a compulsory way. The prevailing economical environment in the Sudan did not much favor the adoption of this policy, there was a time lagge between the timing of actions and Compensations received by the clients. The study recommended the promotion and development program for all the stakeholders about the agricultural insurance, upgrading the technology used, securing the finance needed, rules and regulations to define the obligations of the different parties. Farmers should be responsive through provision of incentives and encouraged by different ways.

مقـدمة:

تعتبر الزراعة في معظم البلدان النامية مصدراً للغذاء، العمالة، المواد الخام، العملة الحرة ، وعلى ذلك فإن حماية الإنتاج الزراعي في الواقع هي حماية للدخل القومي وضمان للإستقرار الإقتصادي والاجتماعي.

يتعرض القطاع الزراعي كسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى لأنواع من المخاطر والمعوقات، قد تلحق الضرر بطاقاته وإنتاجه وتقلل من الدخل والعائد المرجو منه. فبالرغم من عظم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي في السودان والتي تقدر بنحو 40%، أن مساهمة الغطاء النباتي تأتي في المؤخرة مقارنة بالأنعام حسب تقرير وزارة المالية والاقتصاد الوطني (2008م). أوضح السيد(2003م) أن هذا الأداء الضعيف قد ساهمت فيه بالإضافة إلى الجوائح الطبيعية كالفيضانات، الآفات، وغيرها، فإن أصحاب المشاريع الزراعية لا يلتزمون بالتركيبة المحصولية ولا بالدورة الزراعية، وتدار المشاريع بالوكالة دون إسناد فني أو مهني، وتستخدم فيها تقانات متخلفة كالمحراث العريض ، والتقاوي غير المحسنة كما أنه ليس هناك وجود مخصبات للتربة، وأن الحشائش تتم مكافحتها يدوياً مما يضاعف التكلفة. ومرد ذلك أن التمويل غير كافٍ من حيث الحجم ومن حيث الشمول مقارنة بالمساحات المزروعة.

لذلك، كان التأمين الزراعي وما زال كأحد أنواع التأمين الحديثة، موضوع اهتمام واسع في أوساط عديدة وكونه النشاط المعني بأهم الحاجات الإنسانية ألا وهو توفير الغذاء. أضف إلى ذلك، طبيعة الأخطار التي تتعرض لها العملية الزراعية وحجمها الكارثي في أحيان كثيرة جعل من المحتم النظر في توفير حماية لهذا النشاط، [حسن (بدون تاريخ)].

إذا راجعنا مساهمة الغطاء الزراعي للأعوام السابقة كما ورد في تقرير بنك السودان، نجد أن مساهمة الغطاء النباتي تفوق مساهمة الغطاء الحيواني في كل المجالات. هذه الجملة غير مقبولة بشكلها الحالي(2002-2008).

مبدئياً، هنالك العديد من فوائد التأمين الزراعي أهمها امتصاص الصدمات التي يتعرض لها المزارع من جراء الكوارث ، ضمانة لتوفير التمويل، توزيع المخاطر عبر السنين، وسيلة للتوفير في المجتمعات الريفية ، ثقة للمزارعين في الدخول في مشاريع جديدة أو التوسع في المشاريع القائمة، ومساعدة المؤسسات التمويلية والتعاونية بتقديم العون للمزارعين، وفرصة للمشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمزارعين في تنمية هذا القطاع. في كل الدول بدءاً بالدول المتقدمة كالولايات المتحدة

الأمريكية وإيطاليا ودول العالم الأخرى كالهند، إيران، كينيا، المغرب، حيث لعب التأمين الزراعي دوراً واضحاً في نجاح الزراعة ولها تأمين مدعوم من الدولة يجعل المزارع في وضع مستقر فإذا تعرض لأي خطر تتولى شركة التأمين الدفاع عنه.

ظل التأمين في السودان يمثل رصيداً معتبراً في حركة الاقتصاد السوداني ، غير أن صناعة التأمين في السودان لم تهتم كثيراً بالقطاع الزراعي رغم أنها شهدت تحولات عديدة ، حيث بدأت معتمدة على توكيلات شركات التأمين الأجنبية بنسبة 100% حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين، ثم بدأت بالتحول من الهيمنة الأجنبية وذلك بدخول القطاع الخاص السوداني في صناعة التأمين. وواصل سوق التأمين السوداني تطوره ونموه وازدادت أقساط التأمين المكتتبة مما جذب إليه كثيراً من القطاع الخاص للاستثمار فيه، وبذلك بدأت شركات التأمين تنشأ خاصة في عام 1970م حتى وصل عدد الشركات في عام 2004م إلى عشرين شركة تأمين وشركة واحدة لإعادة التأمين،{الفضل(بدون تاريخ)}.

ولقد أعقب هذا التحول الكبير في صناعة التأمين في السودان تحول أساسي في مفهوم ممارسة نشاط التأمين في السودان، وذلك بالتحول من نظرية التأمين التجاري إلى نظرية التأمين الإسلامي في عام 1992م، {علي (بدون تاريخ)}.

تعود التجربة السودانية في مجال الشراكة وتحمل الخسائر إلى مشروع الجزيرة عام 1950م، وكانت الشراكة تقوم بين المزارعين والحكومة والشركة البريطانية التي كانت تدير المشروع على تحمل التكلفة الزراعية وتوزيع الفائض بين الشركاء. حيث تقسم الأرباح بنسبة 40% لكل من المزارعين والإدارة البريطانية، بينما تحصل الشركة على 20%. ثم استبدلت الشركة بإدارة سودانية (1956م) وتقرر تخفيض نصيب الإدارة إلى 20% ورفع نصيب المزارعين والحكومة إلى 42%، ووزع ما تبقى على خدمات المزارعين والحكومة المحلية والصندوق الاحتياطي بنسبة 2% لكل منهما، والهدف من هذا التغيير هو تعويض المزارعين الذين يتضررون نتيجة لتدني الإنتاجية أو تقلب الأسعار واعتبر هذا نوعاً متقدماً من التأمين الزراعي. ألغى نظام الشراكة عام 1981م، واستبدل بنظام الحساب الفردي، ووفق هذا النظام تخصم الرسوم (الماء والأرض) والجبايات الحكومية من العائد الكلي، ثم يوزع صافي العائد على المزارعين حسب حجم الإنتاج ونوعيته، وبذلك لم يعد للصندوق الإحتياطي دور في تعويض المزارعين أمام المخاطر الطبيعية والاقتصادية.

ولما كانت الحكومة من أكبر المتعاملين مع شركات التأمين، فقد أنشأت شركة خاصة بها للتأمين فكانت شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة ، ويعتبر عام 1993م عام ولوج الشركة في مجالات التأمين الزراعي، حيث تقرر التأمين على الحيوان وبعض المحاصيل الحقلية فضلاً عن الصمغ العربي، وفي الموسم 2002م ، 2003م وافقت الحكومة على دعم تجربة مشروع الجزيرة بنحو 75 مليون دينار سوداني أي ما يعادل (75000) جنيه سوداني. وبدأت التجربة بقسم وادي شعير بتغطية محصول القطن في مساحة قدرها 26000 فدان شملت 6610 مزارعاً تغطى أخطار الحريق، الرياح، الآفات والأمراض غير القابلة للمكافحة.

تشير دراسة إمكانية توفير خدمات التأمين الزراعي في المنطقة العربية المعدة بواسطة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في نهاية العام 2004م إلى أن التجربة السودانية تعاني من بعض المشكلات تتمثل في المشكلات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

1- الخدمات الإكتوارية:

واجه التأمين الزراعي في السودان مشكلة تحليل المخاطر الزراعية بطريقة إكتوارية بسبب عدم توفر كادر متخصص في هذا المجال، وعدم توفر الإحصاءات والبيانات التفصيلية .

2- خدمات تقدير الإنتاج:

تقوم وزارة الزراعة بإجراء المسوحات للإنتاج وتحدد حجم الإنتاج في المحصول ،بسبب الأزمة الاقتصادية خلال الثمانينات والتسعينات خفضت الحكومة الإعتمادات المخصصة للخدمات الزراعية مما أدى لتوقف تحديد حجم الحصاد. قامت شركة شيكان بتكوين لجان مشتركة من الشركة والمزارعين والإدارات الزراعية لتقدير حجم الإنتاج والخسائر. ولكن هذه اللجان لم تغني عن وجود جهاز إداري محايد ليقول كلمة فيما يتعلق بحجم الإنتاج.

3- التمويل:

المصارف المتخصصة والتجارية لا تتحمس كثيراً لتوفير كل التمويل المطلوب للمزارعين لأن صغار المزارعين لا يملكون الضمانات العقارية التي تطلبها المصارف، بالإضافة للمخاطر الكبيرة المرتبطة بالقطاع الزراعي، ولكن تطبيقاً للسياسات العامة ، فإنها تقدم بعض التمويل وبهوامش عالية بلغت في السودان في بعض السنوات 7% في الشهر.

4- إعادة التأمين:

على الرغم من وجود ثلاث شركات وطنية تعمل في مجال إعادة التأمين في السودان (شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين، الشركة السودانية للتأمين وإعادة التأمين، وشركة إعادة التأمين الوطنية)، إلا أن الفتاوي المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية تتطلب التعامل مع الشركات التجارية الأجنبية وفق شروط محددة في حالة الضرورة. وترفض شركات إعادة التأمين المعتمدة من قبل هيئة الرقابة على التأمين وإعادة التأمين التعامل مع الشركات المحلية نسبة لتواضع مواردها وكبر حجم المخاطر الزراعية، مما أضطر شركة شيكان لتوزيع الخطر على عدد كبير من الشركات الأوربية والآسيوية تحت قيادة الشركة المتعددة الجنسيات بارتنزري، والتي تعيد فقط تغطيات القطاع المروي وتتجنب الدخول في القطاع المطري وهو الأكثر خطورة.

1-2 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في معرفة المزايا والمشكلات والمعوقات التي واجهت تجربة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين في تطبيق التأمين الزراعي في مشروع الجزيرة.

ويمكن طرح مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1- ما هي المزايا التي تحققت في هذه التجربة من وجهة نظر شركة التأمين.

2- ما هي المشكلات والمعوقات التي واجهت الشركة عند التطبيق.

3- ما هو دور الدولة في نجاح هذه التجربة.

1-3 محددات البحث:

حدود مكانية: يغطي البحث تجربة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين في مشروع الجزيرة.
حدود زمانية: يغطي هذا البحث الفترة الزمنية من (2002م-2008م).

1-4 هدف البحث:

يهدف هذا البحث لمعرفة المزايا والمشكلات التي تعوق تطبيق التأمين على تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية رغم مزاياه العديدة ،آخذين في الاعتبار تجربة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين بولاية

الجزيرة للاستفادة منها ومن ثم تعميمها على كل الشركات، بهدف مساعدة شركات التأمين والجهات المعنية للقيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي الحيوي.

كما إن هناك بعض الاشكالات والمعوقات التي أشارت إليها الدراسات التي تمت في مجال التأمين الزراعي والتي سيتم توضيحها في الدراسات السابقة لاحقاً.

1-5 أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية التأمين الزراعي كوسيلة لمواجهة المخاطر المختلفة وأهمية القطاع الزراعي بإعتباره القطاع الرائد والمحرك للإقتصاد الوطني، وهو يحتل موقع الصدارة في الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب 75% من القوي العاملة ويعيش عليه مباشرة نحو 60% من السكان " السيد (2003م)، وأن غياب التأمين عن هذا القطاع يجعله لا يستطيع مواجهة التحديات والتطورات والوقوف على مسببات الفشل وإيجاد الحلول.

1-6 منهجية البحث:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ويتم جمع البيانات عن طريق الإستبيان والمقابلات للحصول على المعلومات كما إستخدم الباحث المنهج التاريخي.

1-6-1 مجتمع وعينة الدراسة :

اشتمل مجتمع الدراسة على العاملين في شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة (المؤمن) ، وذلك لأنها الشركة الوحيدة التي تقوم بأعمال التأمين الزراعي في مشروع الجزيرة. أما عينة الدراسة فقد شملت كل الإدارات الفنية للتأمين الزراعي في الشركة على مستوى رئاسة الشركة في الخرطوم وعلى مستوى الفرع في ولاية الجزيرة.

1-7 هيكل البحث:

يتكون البحث من أربعة محاور، حيث يتناول المحور الأول المقدمة التي شملت مشكلة البحث، أسئلة البحث، هدف البحث، أهمية البحث، منهجية البحث، مجتمع الدراسة، محددات الدراسة، وهيكل البحث. أما المحور الثاني فتناول أدبيات الدراسة والدراسات السابقة، في حين تناول المحور الثالث الدراسة الميدانية، وأخيراً تعرض المحور الرابع لمضامين الدراسة.

2- الأدبيات والدراسات السابقة: (المحور الثاني)

1-2 نشأة ومفهوم التأمين الزراعي:

لقد بدأ التأمين الزراعي بتأمين المحاصيل كما تدل على ذلك الأدبيات في هذا الشأن. ولقد كان لبنيامين فرانكلين الشرف في أن يكون أول من كتب عن التأمين على المحاصيل وكان ذلك عام 1788 ، حيث كتب إلى مراسل فرنسي مقترحاً أن يكون التأمين كوسيلة للحماية من كوارث الطبيعة. وتم أول عمل ملموس وذي شأن في مجال التأمين على المحاصيل في المانيا في أواسط القرن التاسع عشر من خلال دراسة مستفيضة لكافة الأخطار التأمينية على المحاصيل ، وبسبب نقص رأس المال كرست الجهود للتأمين ضد أخطار البرد (الحالوب) الذي كان آنذاك مشكلة خطيرة. ولقد حققت نجاحاً ملموساً في هذا الجانب مما أدى لانتشاره بسرعة في أنحاء عديدة من أوروبا وكندا والولايات المتحدة والأرجنتين وأنحاء أخرى (الإتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي بالشرق الأدنى لشمال أفريقيا (1980م).

أما التأمين الزراعي الحديث فقد عرف منذ النصف الأول من القرن المنصرم. ولعل الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول من أطرّ لنظام التأمين الزراعي الحديث، وذلك بإصدار قانون تأمين المحاصيل الزراعية الفدرالي في عام 1938م. ثم تعززت التجربة بإصدار قانون أشمل في عام 1947 والتعديلات التي أدخلت عليه في الأعوام التالية. ثم انتقلت الفكرة للأقطار الأوربية وغيرها من دول العالم (وزارة المالية والاقتصاد الوطني (2002م)).

كان لمنظمة الفاو الفضل في إنشاء أول معهد للأبحاث الزراعية في عام (1920م) لمواجهة تحديات معوقات الإنتاج الزراعي.

فالتأمين على المحاصيل نظام جماعي للإقلال من التقلبات الكبيرة في الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تلف المحصول، وهو يحقق ذلك من خلال تقنية أساسية لتجميع المخاطر، ولأنه استحال التنبؤ بمعدل تواتر وشدة الخسائر في المحاصيل التي يتكبدها أفراد المزارعين، فإن القدرة على التنبؤ بمعدل تواتر الخسائر وشدتها تزداد زيادة كبيرة بتجميع المخاطر المتماثلة التي يتعرض لها عدد كبير من المزارعين، ولا سيما حين يؤخذ في الاعتبار ما يقع منها في عدة مواسم زراعية متعاقبة لا في موسم زراعي واحد، فالمزارعون المشتركون في التأمين على المحاصيل حين يدفعون أقساطاً سنوية على مدي فترة من السنين، إنما يساهمون في الواقع في صندوق بإمكانه تعويض من يتكبد منهم خسائر ضخمة (أمانة الأونكتاد (1981م)).

تعريف التأمين الزراعي:

هنالك العديد من التعريفات للتأمين الزراعي، فقد عُرَّف على أنه تأمين احتياجات المجتمع الزراعي والتي تتطلب منهجاً تسويقاً محدداً ويشمل غطاء التأمين الزراعي: تأمين المحاصيل، تأمين الحيوان، تأمين الأسماك ، تأمين الحشرات (الفضيل (1994م). كما تم تعريفه على أنه الغطاء التأميني لحماية المنتج نفسه ومحصولاته وحيواناته ومنتجاته البستانية والغابية ومعدات وآليات الإنتاج، أي هو حماية المجتمع الزراعي بكامله (حسن، بدون تاريخ). وعرَّفه آخرون بأنه ضمان استقرار وتأمين احتياجات المجتمع الزراعي بتقديم مجموعة من التغطيات لمحاصيل وحيوانات وممتلكات المزارع ولنفسه ومسئوليته (وزارة المالية والاقتصاد الوطني Ministry of Finance (MOF) (2002م)).

2-2 خصائص التأمين الزراعي على المحاصيل:

يختلف التأمين الزراعي كنشاط اقتصادي في خصائصه عن سائر الأنشطة، حيث ترتبط خصائصه بطبيعة الزراعة المتسمة باتساع خريطة النشاط الزراعي وتوافر عوامل إحداث الأضرار المسببة لوقوع المخاطر سواءً تلك المتعلقة بالآفات أو الظواهر الطبيعية. أضف إلى ذلك ، تباين أطوار المخاطر وعدم استقرارها وقلة توافر الإحصاءات التي تخدم النشاط التأميني الزراعي ، مما يصعب معه إمكان قياس اتجاهات الأخطار واحتمالاتها ومدى أضرارها ونتائجها(المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD(1978م)).

لهذه الأسباب ، يختلف التأمين الزراعي بطبيعته عن أنواع التأمين الأخرى ويعتمد على طبيعة الأخطار المحلية لكل قطر وكذلك مستوى إدارة المشاريع الزراعية .

وأورد "موريس (1980م) أن من خصائصه أيضاً .

- التقلبات الكبيرة في الخسائر من عام إلى آخر يجعل من التأمين عملاً غير مربح.
- موقف المزارعين غير المعتاد تجاه التأمين على المحاصيل حيث يبدو أن الطلب على التأمين على المحاصيل له طبيعة مختلفة إلى حد ما عن أنواع التأمين الأخرى ، فالمزارعون يدفعون الأقساط وهم يأملون في الحصول على التعويضات في كافة الأحوال وإن كانوا في الوقت نفسه يرجون ألا تتعرض محاصيلهم لأية كارثة من أي نوع والسبب أنهم لا يريدون أن يدفعوا أقساطاً مقابل لا شئ.

3-2 مزايا التأمين الزراعي على المحاصيل :

ذكر السيد(2003م) مزايا التأمين على النحو التالي:-

1- حماية المزارع وتعويضه عن الخسائر التي تلحق بالإنتاج بسبب الجوائح الطبيعية.
2- تقديم الضمان المطلوب للمصارف لتوفير التمويل الكافي للمزارع والمنتجين، خاصة بعد ابتعاد الدولة عن الدعم وتحول المصارف الحكومية إلى شركات مساهمة عامة.
3- تحسين وضع المزارعين ودعم استقرارهم الاقتصادي ومن ثم حفزهم لزيادة الاستثمار أفقياً وراسياً بإدخال التقانات وزيادة الصرف على مدخلات الإنتاج .
4- التأمين الزراعي يقلل من صرف الدولة على درء الكوارث.
5- يساعد على حماية الأمن القومي ويقلل من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية مثل الهجرة والنزوح من مناطق الإنتاج إلى المدن.

معوقات التأمين الزراعي:

بالرغم من فوائد التأمين الزراعي، فهناك معوقات أساسية تواجه التأمين الزراعي على المحاصيل، حيث أوضح "رفعت وآخرون (1978م)" المعوقات الآتية:- (باستثناء مشروع الجزيرة)

1- عدم توفر المعلومات الدقيقة عن إنتاجية المحاصيل وغياب الإحصاءات والبيانات المتعلقة بمواقيت الزراعة، والوسائل المتبعة في الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة والخسائر التي يتعرض لها لمختلف الأسباب على مدى فترات زمنية سابقة لتأسيس هيكل للتقييم يتسم بالكفاءة، ويمكن إستخدام المعادلات الإكتوارية لتحديد حجم التعويضات ومن ثم حساب الأقساط.
2- تفاوت وسائل الإنتاج الزراعي ومقدرتها الإنتاجية، حتى بالنسبة للمحصول الواحد من حيث إستخدام الآلات أو إتباع الطرق الإرشادية الصحيحة أو إستخدام المدخلات الجيدة.
3- ضعف الوعي بالتأمين وفوائده من جانب المزارعين وتخوفهم من كل جديد وعدم الرغبة في تحمل الأعباء الإضافية، والاعتماد على الدولة في تدبير المعونات.
4- فهم السكان الريفيين للتأمين على المحاصيل وقدرتهم المالية،إذ أن التأمين على المحاصيل كغيره من أشكال التأمين، موجه إلى المستقبل وهو في معظم الحالات لا يعطي أي ميزة ملموسة (عدا الشعور بالأمن الناشئ عن التغطية التأمينية) ما لم تحدث الخسارة. هذا أمر لا يفهمه ولا يقدره إلا المزارعون الذين لديهم القدرة على التفكير بأسلوب التخطيط الاقتصادي، وهذا يندر بين المزارعين.

وأشارت منظمة الأونكتاد (1981م) إلى المعوقات الآتية:

1- نقص الكادر الفني المتخصص في خدمة التأمين الزراعي على تكلفة إنتاجية المحاصيل.
2- هنالك مشاكل متصلة بالبيئة الإقتصادية العامة منها نمو أسواق التأمين ، إذ يتأثر الطلب على التأمين بمستوى الأسعار العام، وأسعار خدمات التأمين، كما أن هناك التضخم إذ أن إرتفاع التضخم يؤدي إلى إنخفاض قيم أقساط التأمين، وبالتالي يصبح التأمين غير فعال. كما أن هناك مشاكل النقد الأجنبي، فبعض الدول النامية تتخذ قيوداً تفرض على تحويل الأموال للخارج، وهنا تجد شركات التأمين صعوبة في الوفاء بإلتزاماتها تجاه شركات إعادة التأمين العالمية.

كما أشار البعض إلى ظاهرة الانتقاء العكسي للأخطار، حيث إن المزارع يستطيع أن يتنبأ بالسنوات التي يكون فيها المحصول جيداً ، وبالتالي يلجأ إلى تغطية الاخطار التي يجد نفسه في أمس الحاجة إليها ويحتفظ لنفسه بالأخطار الجيدة، Schneider (1992م). مما يؤدي لعدم توازن محفظة التأمين.

2-4 المبادئ الأساسية للتأمين الزراعي على المحاصيل:

إن من أهم المبادئ الأساسية للتأمين الزراعي على المحاصيل ما يلي (Ray, 981):-

1- يقتصر التأمين على غلة المحصول فقط.

2- يطبق التأمين في البداية على عدد صغير من المحاصيل الرئيسة ثم يمتد إلى المحاصيل الأخرى تباعاً كلما توافرت الخبرة والظروف، كما يطبق في مناطق مختارة ثم يمتد إلى غيرها تباعاً .

3- يشمل التأمين جميع الأخطار الرئيسة.

4- من الأفضل أن يكون التأمين إجبارياً ومع الاستمرارية سنوياً.

5- يجب أن يغطي التأمين حماية نسبة معينة ومحددة من المحصول (50% - 70%) والتي تقدر على أساس سعر محدد.

6- يجب ألا يتحمل المزارع في البداية سوى أعباء محدودة ، ولذا يجب أن تتحمل الحكومة مصاريف الإدارة وجزء من التعويض.

7- تحدد رسوم التأمين على أساس مناطق متجانسة ولكن إذا كان في الاستطاعة تحديدها لكل مزرعة على حده فإن ذلك أقرب وأفضل للعدالة.

8- يجب أن يمنح المزارعون حوافز كافية ليقوموا بتقديم تقارير صحيحة وفي المواعيد المحددة.

9- يستحسن أن تتولى الحكومة في البلاد النامية مباشرة التأمين من خلال هيئة مستقلة أو شركة قائمة أو جمعية تعاونية متخصصة على المستوى القومي.

10- إنشاء احتياطي كافي لتأمين تكاليف إنتاج المحاصيل ويحتفظ به في شكل نقدي أو عيني ثم يغذى بعد ذلك بالأقساط أو الرسوم.

2- 5 مناهج التأمين الزراعي على المحاصيل:

أورد فقيري (2008م) أن أهم مناهج التأمين الزراعي تتمثل في الآتي:

1- ضمان الإنتاج وهو الأكثر انتشاراً في العالم ويمثل حوالي 56%.
2- تأمين التكلفة ويمثل 33%.
3- تأمين الائتمان من الجهات الممولة ويمثل 3%.
4- والباقي تحت أسس مختلفة.

2-5-1 ضمان الإنتاج:

ويسمى ضمان الإنتاج ذات الناتج المضمون، ويجب أن يكون أقل من معدل الإنتاج العادي، وعادة لا يضمن المؤمن 100% من قيمة الإنتاج المتوقع وذلك لعدة أسباب منها:

1- مشاركة المزارع بتحمل جزء من الخسارة المالية تجاه محصوله تدفعه للمحافظة على مستوى الإنتاج والعمل لمنع أو تقليل الخسائر التي تترتب على الإهمال.
2- تخفيض قسط التأمين للمؤمن لهم.

ولكن يجب أن لا يكون ضمان الإنتاج ضعيفاً جداً لدرجة يجعل النظام التأميني غير مرغوب فيه، وبالتالي لن يحقق البرنامج هدفه وهو المساعدة في الاستقرار المالي للمزارعين لأن المزارع سوف يتحمل جزءاً كبيراً من الخسارة.

2-5-2 تأمين تكلفة الإنتاج:

تكلفة الإنتاج تعني التكلفة الكلية باستثناء تكلفة الأرض لأن تكلفتها في معظم الدول مرتفعة، مما يؤدي لارتفاع قسط التأمين.

الهدف من تأمين تكلفة الإنتاج للمحصول هو مساعدة المزارع بعد تحقيق الخسارة في الآتي:

1-الاستمرار وزراعة المحصول في الموسم القادم.

2-شراء وتطبيق مدخلات تكنولوجيا جديدة كالأسمدة ومبيدات الحشائش ومبيدات الحشرات والفئران والبذور المحسنة وذلك للمحافظة على الحد الأدنى أو الحد المعين من الإنتاج.

2-6 عقد التامين وحساب القيمة:

في هذا الصدد أورد "رفعت وآخرون (1978م) بأنه يجب إعداد عقد التأمين ليشمل الشروط الآتية:-

1. فترة التأمين: فترة سريان التأمين على المحصول من الإنبات وحتى قبل الحصاد.
2. المستفيدون: ملاك الأراضي، ومزارعو الدولة والمزارعون بالمشاركة والمستأجرون.
3. مدة عقد التأمين: عقد التامين إما سنوي أو موسمي أو مستمر لمدة أطول.
8. المساحات المزروعة.
9. التأمين على جودة المحصول.
10. حوالة الحق: يجب أن يتضمن عقد التأمين شرطاً يجيز للمزارع المؤمن له تحويل حقه من التعويض إلى دائنيه الذين قدموا له قروضاً ، وفي هذا صيغة لربط التأمين بالتمويل المصرفي.
11. إلغاء العقد.
12. مسئولية المؤمن له.

2- 7 أساس حساب القيمة والأقساط:

يعتبر الجانب الإكتواري لكل عمل تأميني من أهم الضروريات لتحديد حجم التعويضات ومعدل الأقساط التي تحافظ على حيوية العمل التأميني بأكمله وتضمن قدرته على البقاء .

وتتضمن الطرق الإكتوارية التي تطبق على تأمين المحاصيل ضد جميع الأخطار – مرحلتين :-

1- تحديد قيمة التأمين إلى القيمة المؤمن عليها: يتوقف تحديد قيمة التامين على معرفة قيمة المنفعة التي حصل عليها المزارع من إنتاجية المحصول المعتاد إذا لم يصب بأية أضرار أو تلف أو خسارة .
2- تحديد أقساط التأمين: أما تحديد أقساط التأمين، فيتم على أساس احتمالات خسائر هذا المزارع خلال مدة طويلة، وذلك على أساس:-

أ/ المنطقة: ومعناة جميع المزارعين في مناطق متجانسة تكون لهم تغطية واحدة.

ب/ أساس المزرعة الفردية: ويعني حساب القيمة والقسط حسب كل مزرعة على حدة.

ج/ وحدة التأمين: وتعني بتحديد الخسائر والتعويضات على مجموع المحاصيل المؤمن عليها للأراضي التي في حيازة مزارع واحد. يتم اختيار الأساس المعني بناءً على:-

1- توافر البيانات.
2- تكلفة التأمين التي يتحملها المزارع.

1/7/3 سداد قسط التأمين ودفع التعويضات:

ينبغي أن تسدد أقساط التأمين في موعد مناسب للمزارع وبطريقة ميسرة ويجوز سداده نقداً أو عيناً. وللصعوبات التي توجد في تحصيل الأقساط في عديد من البلدان النامية، فقد أوصت حلقة التدارس الأفريقية عن إعادة التأمين التي عقدت في الدار البيضاء عام(1990م) ببدء العمل بمفهوم (لا أقساط لا تغطية) وقد بدأت بتطبيقه كل من كينيا، نيجيريا، بيرو والمغرب.

ومن المهم حصر الخسائر بسرعة وعلى المختص بتقدير الخسائر أن يبادر بزيارة الموقع ومعاينة المحصول وعلى المزارع مساعدته في تقديم كافة البيانات. وتدفع التعويضات عادة عقب الحصاد ، حيث لا يمكن تقدير الخسائر سوى في ذلك الوقت، إلا إذا كانت الخسارة كلية في مرحلة سابقة من مراحل الإنتاج أو إذا استدعى الأمر إعادة زراعة المحصول أو زراعة محصول بديل، [رفعت وآخرون(1978)].

2-8 الدراسات السابقة:

1- دراسة العوض (المشكلات والمعوقات التي تواجه إنتاج المحاصيل**) 2005م:** ناقشت هذه الدراسة المشكلات والمعوقات التي تواجه تأمين تكاليف إنتاج المحاصيل، دراسة تجربة شيكان للتأمين وإعادة التأمين بمشروع الجزيرة (قسم وادي شعير). وتتمثل مشكلة الدراسة في معرفة أسباب تعثر تطبيق التأمين الزراعي على القطاع الزراعي، وإلى أي مدى تنطبق هذه الأسباب مع المعوقات المعروفة في الأدبيات وهل هناك أسباب أخرى في الواقع السوداني؟.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق الاستبيان للقسم المعني للحصول على المعلومات كما استخدمت الدراسة المنهج التاريخي:

1- تم اختيار عينة عشوائية من عدد 120 مزارعاً بقسم وادي شعير.
2- شركات التأمين العاملة في مجال التأمين الزراعي (شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين).

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1-الشعور بعدم الرضا من جانب المزارعين للنهج الإجباري في تطبيق التأمين.

2-تجربة التأمين لم تغطِ كل المخاطر والكوارث الطبيعية ، مما أدى لظهور بعض الإشكالات غير المؤمن عليها مثل العطش.

3-التقصير من جانب الحكومة وبعض الجهات الرسمية في الإيفاء بوعودها والتزاماتها، مما ترتب عليه معاناة الشركة من بعض المشكلات المتعلقة بنقص السيولة.

4-مشكلة إعادة التأمين لدى شركات التأمين العالمية التي تفرض شروطاً صعبة التنفيذ.

5-ارتفاع التكاليف المترتبة على تأمين تكلفة إنتاجية المحاصيل والتي من شأنها أن ترفع من قيمة الأقساط، مما يؤدي لامتناع المزارع عن التأمين.

6-عدم توافر البيئة القانونية المشجعة كالقوانين والمعايير المنظمة للعمل في تأمين تكلفة إنتاج المحاصيل مما أثر سلباً على التجربة.

وقد انتهت الدراسة بعدة توصيات:

1- المرونة في النهج المطبق وأن يكون باتفاق بين المزارع والشركة فيما يتعلق بالأخطار المطلوب تغطيتها.
2- حملات توعية بواسطة الأطراف المعنية لمجتمع المزارع بأهمية وفوائد التأمين على تكلفة الإنتاج وأهمية دور شركات التأمين تجاههم.
3- تغطية التأمين جميع المخاطر الطبيعية وبنيات الري الأساسية.

دراسة خليفة (المعوقات التي تواجه تأمين تكلفة الإنتاج الزراعي) 2008م:

ناقشت هذه الدراسة المشكلات والمعوقات التي تواجه تأمين تكلفة الإنتاج الزراعي، وتتمثل مشكلة الدراسة في أسباب تأخر وعدم انتشار تطبيق التأمين الزراعي على تكلفة الإنتاج. وتقوم الدراسة على عدة فروض متمثلة في أسباب تأخير وعدم انتشار التأمين الزراعي كما يلي:

1- عدم وعي المزارعين بعملية التأمين الزراعي على تكلفة الإنتاج.
2- عدم مقدرة المزارعين على سداد الأقساط.
3- عدم إمكانية تحديد المخاطر التي تضمن في عقد التأمين بدقة تعيق انتشار هذا النوع من التأمين.

أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة لصحة الافتراضات السابقة بسبب هيمنة الشركة على تحديد بنود عقد التأمين بالإضافة لعدم قيامها بتوزيع الفائض أو تخفيض أقساط الأعوام التالية . عليه ، توصي الدراسة بضرورة قيام دراسات أخرى توضح أسباب تعثر التجربة وأسباب عزوف شركات التأمين الأخرى عن الدخول في عملية التأمين على تكلفة إنتاج المحاصيل.

علماً بأن الدراسة استندت على استبيان تم توزيعه على 400 مزارعاً.

لا حظ الباحثان أن الدراستين السابقتين قد ركزتا على ملاحظات المزارعين. في حين ركزت هذه الدراسة على المسؤولين في شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين " كل الإدارات الفنية في المركز والولاية"، فالباحثان يران أن منظمات وروابط المزارعين عادة هي التي تصيغ العقود وتوقعها مع شركة التأمين إنابة عن المزارعين، لذلك فإن معلومات المزارعين في كثير من الأحيان ضعيفة وبعيدة عن الواقع مقارنة بالمطلوب في العقود.

3/ تحليل البيانات الميدانية: (المحور الثالث)

يهدف هذا المحور لتحليل البيانات التي تم جمعها في الإطار العملي لمقارنتها بالأدبيات، حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والإستبيان كوسيلة لجمع المعلومات الأولية من شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين.

عليه، فقد تم توزيع 30 نسخة من الاستبيان وشمل الاستبيان العاملين في الإدارات الفنية المعنية بعملية التأمين على تكلفة إنتاج المحاصيل في الرئاسة والفرع في الشركة ، ولم يشمل المزارعين في المشروع.

1/3 أهمية التأمين الزراعي ومزاياه:

يبين الجدول رقم (3-1) أهمية التأمين بصفة عامة والتأمين الزراعي على تكلفة إنتاج المحاصيل على وجه الخصوص ومزاياه ومدى إلزاميته والشركات التي تقوم به والحوافز المقدمة للمزارعين ليقوموا بعملية التأمين على تكلفة إنتاج المحاصيل.

جدول رقم (3-1)أهمية التأمين الزراعي ومزاياه

البند	الخيارات	التكرار	النسبة
مزايا التأمين بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة	1. يقلل من صرف الدولة على الكوارث	30	%100
	2. يقلل من المخاطر الإقتصادية	30	%100
	3. حماية المواطن وتعويضه	30	%100
	4. يستخدم ضماناً للتمويل	30	%100
	5. الثقة للمستثمر	30	%100
	6. رفع الإنتاجية	30	%100

مدى إلزامية التأمين الزراعي	1. إلزامي	5	%17
	2. اختياري	25	%83
	3. أخرى	0	0
الحوافز المقدمة للمزارع ليقوم بالتأمين	1. مزيد من الإرشاد الزراعي	27	%90
	2.ضمانات مصرفية	24	%80
	3.تعويض مجزٍ	24	%80
الشركات التي تقوم بعملية التأمين الزراعي	1. شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة	30	%100
	2. شركات أخرى	12	%40
	3.لا أدري	0	0

المصدر إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية(2008م).

يوضح الجدول إجماع عينة البحث بنسبة (100%) على تحقيق التأمين عامة والتأمين الزراعي بصفة خاصة للمزايا الموضحة بالجدول. كما أفاد معظم أفراد العينة (83%) بأن التأمين اختياري ولا توجد فترة محدد لإنهاء العقد وإلغاء وثيقة التأمين.

كما يشير الجدول أيضاً إلى أن أهم الحوافز المقدمة للمزارعين لتحفيزهم على التأمين على تكلفة إنتاج المحاصيل تشمل تكثيف الإرشاد الزراعي وضمان التمويل التعويضي في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده.

ويتضح أيضاً بأن شركة شيكان هي الشركة الرائدة في هذا المجال بالإضافة للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين التي بدأت العمل في العام 2008م.

خلاصة ما يوضحه الجدول رقم (3-1) الإجماع على مزايا التأمين الزراعي والاتفاق حول الحوافز المقدمة. واقتصار التأمين على شركة واحدة لكونها شركة عامة تتلقى دعماً حكومياً مناسباً.

2/3 أهم بنود عقد التأمين الزراعي على المحاصيل :

يشير الجدول رقم (3-2) إلى أهم تفاصيل بنود عقد التأمين على المحاصيل ، إذ يوثق هذا العقد العلاقة المالية والقانونية بين المزارعين وشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة.

جدول رقم (3-2) بنود عقد التأمين على المحاصيل

البند	الخيارات	التكرار	النسبة
الشروط التي يشملها عقد التأمين	1. أنواع المخاطر	30	%100
	2. التزامات كل طرف	30	%100
	3. فترة التأمين	30	%100
	4. الإجراءات في حالة عدم الإلتزام	30	%100
أسس تحديد أقساط التأمين	1.حجم المخاطر	30	%100
	2. طبيعة المخاطر	30	%100
	3.احتمال حدوث المخاطر	30	%100
	4.عدد المشتركين	30	%100
مدى معقولية أقساط التأمين مقارنة بدخل المزارع	1.معقولة جدا	21	%70
	2.معقولة	-	-
	3.لا أدري	9	%30
	4.غير معقولة	-	-
توقيت تحصيل أقساط التأمين ومدى مناسبتها للمزارعين	1. مناسبة جداً	21	%70
	2.مناسبة	9	%30
	3.لا أدري	-	-
	4. غير مناسبة	-	-
دور المزارعين في وضع شروط عقد التأمين	1.دور كبير جدا	24	%80
	2.لا يوجد	3	%10
	3.لا أدري	3	%10

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية (2008).

يشير الجدول رقم (3-2) إلى أن كل العينة قد أجمعت على أن أهم البنود الرئيسة التي يشملها عقد التأمين تتمثل في أنواع المخاطر التي يغطيها التأمين، التزامات كل طرف (الأقساط والتعويضات)، فترة

عقد التأمين، والإجراءات المتبعة في حالة عدم إيفاء أي من الطرفين بواجباته. وحسب مراجعة الأدبيات ، فإن هذه البنود تمثل فعلاً أهم البنود المتوقع وجودها في كل عقد.

كذلك أجمعت كل عينة الدراسة على أن أسس تحديد حجم الأقساط يتأثر بحجم المخاطر وطبيعتها، واحتمالية حدوث الخطر، وعدد المشتركين. فقسط التأمين يرتفع كلما زاد حجم المخاطر ونوعها واقتراب حدوثه وقلة عدد المشتركين.

كذلك يبين الجدول رقم (3-2) أن معظم أفراد عينة المسؤلين في شركة شيكان يرون أن قسط التأمين الحالي معقول جداً، بينما يرى 30% من أفراد العينة أنه معقول، فزيادة عدد المشتركين حتى وصل العدد إلى 125000 مزارعاً دلالة على معقولية قسط التأمين.

كذلك أشارت معظم أفراد العينة إلى أن توقيت تحصيل الأقساط يناسب المزارعين وأوقات الحصاد ويساعد ذلك في تحصيل الأقساط، كما أن الجدول يشير إلى أن للمزارعين دوراً مهماً جداً، لكنه غير مباشر عن طريق إتحادهم، في وضع شروط عقد التأمين مما يساعد في قبوله لدى المزارعين وسهولة تطبيقه بواسطة جميع الأطراف.

3/3 وسائل تحديد خسائر المزارعين وتعويضاتهم:

يبين الجدول رقم (3-3) سبل ووسائل تقدير خسائر المزارعين وتعويضاتهم ومساهمة التأمين الزراعي في إعسار المزارعين.

يشير الجدول رقم (3-3) إلى أن كل أفراد العينة قد أفادوا بأن الشركة هي التي تحدد حجم الخسائر وأن للأطراف الأخري دوراً غير مباشر في هذه العملية، فالمزارع طرف أصيل في التفاوض كما أن للقضاء دوراً في حالة الإختلاف في حجم التعويض. وتعتمد الشركة في تقدير حجم الخسائر على تقارير الفنيين في الشركة. وتحسب التعويضات حسب قانون محدد في الشركة يتأثر بعوامل كثيرة منها قسط التأمين المدفوع وقيمة الخطر المؤمن له وغيرها.

جدول رقم(3-3) وسائل تحديد خسائر المزارعين وتعويضاتهم

البند	الخيارات	التكرار	النسبة
الجهة التي تقوم بتحديد خسائر المزارعين	1. شركة التأمين 2. القضاء 3. إدارة مشروع الجزيرة 4. المزارع	30 - - -	%100 - - -
أسس تحديد الخسائر والتعويضات	1.التقارير الإدارية 2. تقارير فنيين 3. بيانات المزارعين 4. أخرى (أذكرها)	- 30 - -	- %100 - -
الفترة المناسبة للتعويض بعد وقوع الخسائر	1. 60 يوماً 2. أكثر من ذلك	9 21	%30 %70
مدي مساهمة التأمين الزراعي في تخفيض إعسار المزارعين	1.نعم 2.لا 3.لا أدري	30 - -	%100 - -

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية (2008).

كذلك يشير الجدول إلى أن هنالك بطء كبيراً في تسليم التعويضات ، إذ أفاد معظم أفراد العينة (70%) إلى أن التعويض قد يسلم بعد فترة من حدوث الخطر، قد تصل إلى عام كامل وهذه الفترة طويلة جداً مقارنة بما تقوم به الشركات الأخرى فيما يتعلق بالتعويض وتوقيته في أنواع التأمين الأخرى.

أجمعت عينة الدراسة من شركة التأمين بأن هنالك تحسناً في دخل المزارعين مما أدى إلى تخفيض حالات الإعسار نتيجة دفع التعويضات. أما الأقسام الأخرى بالمشروع فلم تظهر فيها أي نتيجة تذكر لحداثة التجربة.

4/3 دور الدولة في عملية التأمين الزراعي:

يتناول الجدول رقم(3-4) دور الدولة ((الوزارات والإدارات الزراعية)) في عملية التأمين الزراعي من حيث إشرافها على تحديد الأقساط والتعويضات والشروط الأخري .

جدول رقم (3-4) دور الدولة في عملية التأمين الزراعي

البند	الخيارات	التكرار	النسبة
هل للدولة دور في التأمين الزراعي	1. نعم	30	%100
	2. لا	-	-
	3. لا أدري	-	-
طبيعة الدور	1. الرقابة والإشراف	-	-
	2.المشاركة في تحديد التعويض	-	-
	3. المساهمة في دفع الأقساط	30	%100

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية (2008م).

يبين الجدول رقم (3-4) أن كل أفراد العينة قد أشاروا لدور الدولة في عملية التأمين وذلك بدعمها للأقساط بنسبة 50% ، مما جعل حجم الأقساط مناسبة للمزارعين والشركة على حد سواء، وتقوم الدولة بهذا الإجراء تشجيعاً للقطاع الزراعي ودعمه إذ يمثل نشاط القسم الأعظم من سكان البلد.

5/3 المشكلات التي تواجه عملية التأمين على تكلفة إنتاج المحاصيل ومدي تجاوب المزارع في ذلك:

يتناول الجدول رقم(3- 5) أنواع المشكلات التي تواجه عملية التأمين على إنتاج المحاصيل الزراعية من وجهة نظر الشركة ومدى تجاوب المزارعين في حلها.

جدول رقم (3-5) المشكلات التي تواجه عملية التأمين ومدي تجاوب المزارعين في ذلك

البند	الخيارات	التكرار	النسبة
المشكلات التي تواجه التأمين على تكلفة إنتاج المحاصيل	1. عدم توفر البيانات الدقيقة	27	%90
	2. التفاوت في الإنتاج	6	%20
	3. ضعف الوعي بالتأمين	30	%100
	4. نقص الكادر الفني	21	%70
	5. أسباب إقتصادية	9	30
	6. المقدرة المالية على سداد الأقساط	-	-
	7. الاختيار بين الأخطار لتأمينها	15	%50
مدى تجاوب المزارعين في حل هذه المشكلات	1.ممتاز	3	%10
	2.جيد جداً	9	%30
	3.جيد	15	%50
	4.وسط	3	%10

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية (2008).

يشير الجدول رقم (3-5) إلى أن ضعف الوعي بالتأمين الزراعي ، وعدم توفر البيانات الدقيقة ونقص الكادر الفني من أهم المشكلات التي تواجه عملية التأمين الزراعي كما أشارت لذلك عينة الدراسة.

كما أشار نصف أفراد عينة الدراسة (50%) إلى أن الاختيار بين الأخطار لتأمينها أيضاً بسبب بعض المشكلات، فالمزارع يريد أن يؤمن على أخطار مثل العطش أوالغرق أو ضرر المبيدات وآثارها الجانبية لكن الشركة ترفض ذلك بحجة أن هذه المخاطر مرتبطة بإدارة المشروع وترغب فقط في تأمين بعض المخاطر الطبيعية.

كذلك يشير الجدول نفسه إلى أن المزارعين يتجاوبون مع المشكلات التي تطرح عليهم من قبل الشركة ، إذ أشار معظم المسؤولين بالشركة (90%) إلى أنهم يجدون تجاوباً من المزارعين ، وتؤكد هذه النتيجة أن للمزارعين المؤمن لهم وعياً بالعملية التأمينية.

4- النتائج والتوصيات:

بناء على ما تم تغطيته في الإطار النظري وما تم جمعه وتحليله من بيانات الواقع العملي لشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين ، فقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة.

1/ أثبتت الدراسة أن للتأمين الزراعي دوراً محورياً في تنمية القطاع الزراعي ، زيادة الرقعة الزراعية وتطمين المزارعين ضد المخاطر التي قد تنال من محصولهم وتجر عليه مشاكل أخرى في بيته ومعاش أسرته.

2/ أفادت الدراسة أن للتأمين مزايا عديدة نظرياً وعملياً ، ولكن المزارعين لاحظوا فقط أهميته في التعويض وقليل منهم من لاحظ أهميته في ضمان التمويل المصرفي (تفضيل المصارف للمزارعين الذين لديهم محاصيل مؤمن عليها) وفي استقرار المزارع.

3/ توصلت الدراسة إلى أنه لما كان التأمين على إنتاج المحاصيل اختياري، لذلك تلعب عمليه توعية المزارعين وتبصيرهم به دوراً مهماً جداً.

4/ أفادت الدراسة بأن المزارعين يودون التأمين ضد مخاطر بعينها (العطش ، الغرق، تذبذب الأسعار) بينما تصر الشركة على تأمين المخاطر الطبيعية فقط، ويحتاج هذا الاختلاف إلى دراسة وتدخل الأطراف الإشرافية (الدولة أو وزارة الزراعة أو مشروع الجزيرة).

5/ هنالك بنود أساسية يشملها عقد التأمين وموضحة في وثيقة التأمين التي تعدها شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين ولكن المزارعين ليسوا على إلمام بتفاصيل هذه الوثيقة ، وفي الغالب الأعم توقع إنابة عنهم اتحاداتهم أو روابطهم مما يقلل من وعيهم بالتأمين الزراعي.

6/ اتفق المسؤولون في الشركة على أن الأقساط التي يدفعها المزارع معقولة وذلك ناتج عن دعم الدولة للأقساط ، وقد أشارت الأدبيات لأهمية ذلك ، يُبقى التزام الدولة بذلك أمراً مهماً جداً. لذلك بينت

الدراسة أن حجم المزارعين المشتركين في عملية التأمين على إنتاج المحاصيل قد بلغ 125 ألف مزارعاً وأن هنالك مشاريع أخري بدأت تدخل في العملية.

7/ توصلت الدراسة إلى أن شركة التأمين هي التي تحدد خسائر المزارع وتعويضه، وذلك بناءً على بياناته عند تقديم مظلمته واستناداً على التقارير الإدارية في المشروع وتقارير لجان تقدير المخاطر (تقارير فنية)، ولا بد من إشراك إتحاد المزارعين في ذلك.

8/ أوضحت الدراسة أن هنالك فارقاً كبيراً في التوقيت بين وقوع الخطر على المزارع وبين تاريخ التعويض (طول الإجراءات)، مما يتسبب في عدم جذب باقي المزارعين للدخول في العملية، وقد يتسبب في خروج بعض المؤمن عليهم.

9/ توصلت الدراسة لأهمية دور الحكومة في تشجيع التأمين إذ تساعد في تحمل جزء من الأقساط، كما إنها تقوم بدور الرقابة والإشراف.

10/ بيّنت الدراسة أن عملية التأمين على إنتاج المحاصيل تواجه مشاكل عديدة أهمها عدم توفر البيانات الدقيقة، ضعف الوعي التأميني، نقص الكادر البشري الذي يدير هذا العمل وعملية الاختيار بين الأخطار التي يجب تأمينها، وعلماً بأن الأدبيات قد أشارت لهذه المشكلات وأضافت لها مشكلة ارتفاع قسط التأمين، لكن تدخل حكومة السودان حل هذا الإشكال.

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

1/ ضرورة أن تقوم شركة التأمين بتخفيض الفارق الزمني بين حدوث الخطر على المزارع وتاريخ التعويض، وذلك بالإسراع في الإجراءات حتى لا يؤدي ذلك إلى عدم رضا المزارعين وفشل فكرة التأمين الزراعي.

2/ ضرورة زيادة وعي المزارع بالتأمين الزراعي لتكون مشاركته فاعلة وحتى لا تحدث مشاكل بسبب سوء أو ضعف الوعي التأميني له.

3/ على الدولة، وزارة الزراعة والموارد الطبيعية الاتحادية والولائية ، إدارة مشروع الجزيرة واتحاد المزارعين الإشراف على بنود عقد التأمين ومتابعة عملية تحديد خسائر وتعويضات المزارعين، وألا يترك أمر ذلك لشركة التأمين فقط، فللتأمين على إنتاج المحاصيل فوائد ومصلحة عامة.

4/ يجب على كل الأطراف المعنية تحديد أولويات المخاطر التي يجب تأمينها ولا يترك أمر ذلك لشركة التأمين فقط، وضرورة أن يكون لملاحظات المزارعين ووزارة الزراعة والموارد الطبيعية دور مهم في ذلك.

5/ ضرورة قيام دراسات أخرى توضح أسباب عزوف شركات التأمين الأخرى عن الدخول في عملية تأمين إنتاج المحاصيل، وذلك لما للقطاع الزراعي من أهمية خاصة في السودان.

6/ ضرورة استمرارية التزام الدولة في دفع ما يليها من التزام وأن يكون ذلك في الوقت المناسب حتى لا تجد شركة التأمين فرصة في تأخير دفع التزاماتها بحجة عدم التزام الدولة بذلك.

7/ أن يكون التأمين إجبارياً لضمان إنجاحه واستمراريته وزيادة اهتمام المزارعين به وتجنبهم لأسباب وقوع الأخطار، مع الالتزام الكامل من قبل الدولة بما تلتزم به وتخفيض قيمة القسط من خلال استخدام الفائض في حالة حجزه وعدم توزيعه.

8/ إجراء دراسة تأخذ في الحسبان رأي المزارعين من حيث استفادتهم من تجربة شركة شيكان للتأمين الزراعي.

المراجـــع

المراجع العربية:

1- السيد، سليمان سيد أحمد (2002)، مشروع الجزيرة الأسطورة الحية، دراسة أولية، سياسة التأمين الزراعي، الخرطوم.
2- الفضيل، علي عثمان، التأمين الزراعي في السودان، الآفات والمعوقات – مؤتمر التأمين الزراعي الأول بالسودان – شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة – السودان ، الخرطوم – يونيو 1994م.
3- فقيري، نور الدائم مختار عثمان، إعادة التأمين الجزء الثاني، الطبعة الأولى الطابعون مطبعة جامعة الخرطوم، ديسمبر 2008م.

ثانياً: المجلات والدوريات

1- إبراهيم، عثمان الهادي، التأمين الزراعي، مؤتمر إتحاد عام مزارعي السودان، الخرطوم 2002م.
2- الحسن، حسن إبراهيم (بدون تاريخ) التأمين الزراعي في السودان، إدارة التأمين الزراعي- شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين، ص.1.
3- السيد، سليمان سيد أحمد (2003م) التأمين الزراعي في السودان، ورشة تجربة التأمين الزراعي بمشروع الجزيرة – دار إتحاد مزارعي الجزيرة والمناقل، ود مدني – السودان.
4- الشيخ، صلاح الدين المرضي جمال دفع الله طه، تجربة التأمين الزراعي، مشروع الجزيرة وآفاق المستقبل، ود مدني 2003م.
5- الفضل، علي محمد أحمد (2002م) الهيئة العامة للرقابة علي التأمين، مجلة التأمين، العدد الخامس.
6- علي، محمد يوسف (2001) صناعة التأمين في السودان، مجلة التأمين العدد الرابع، الهيئة العامة للتأمين.
7- رفعت، فتح الله (1987م)، التأمين الزراعي في العراق، جامعة الدول العربية، الخرطوم.
8- موريس، ليكسون (1980) ندوة التأمين علي المحاصيل الزراعية، الخرطوم (1980م).

ثالثاً : الرسائل الجامعية:

1- العوض، سهام محمد (2005م) – المشكلات والمعوقات التي تواجه تأمين إنتاج المحاصيل – رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الاقتصاد والتنمية الريفية – جامعة الجزيرة.
2- خليفة، علي حسن (2008م) – المعوقات التي تواجه تأمين تكلفة الإنتاج الزراعي – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الخرطوم.

رابعاً : تقارير:

1- أمانة الأونكتاد، المؤسسة الاتحادية للتأمين على المحاصيل الزراعية في أمريكا (1993)، التأمين على المحاصيل في البلدان التأمين – نيويورك .

2- الإتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، تقرير ندوة التأمين على المحاصيل الزراعية – نيقوسيا، قبرص آذار (مارس) 1980- الناشر- عمان – الأردن، نيسان أبريل 1981م.

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (Arab Organization for Agricultural Development)، التأمين الزراعي في العراق – الخرطوم، يونيو (حزيران) 1978م.

4- وزارة المالية والاقتصاد الوطني (MOF) – مقترح إنشاء الصندوق القومي لدعم التأمين الزراعي ولدرء المخاطر، مايو 2002م.

المراجع الأجنبية:

1. RAY. P. K: Agricultural Insurance, Theory and practice and application to developing countries, 2nd Edition U.K 1981. Awheatou.9 printed by co. Ltd., Exeter. U.K.